

الإسكوا في الإعلام

- **البيان الاقتصادي:** بالتعاون مع الإسكوا وعلى المستويين الوطني والإقليمي/ «الوطني للإحصاء» يطور مشروع بناء مماثلات القوة الشرائية
- **جديد اليوم:** «الوطني للإحصاء» يبحث مع وفد الإسكوا تطوير مشروع بناء مماثلات القوة الشرائية على المستويين الوطني والإقليمي
- **الاتحاد:** بالتعاون مع «الإسكوا» «الوطني للإحصاء» يبحث تطوير مشروع مماثلات القوة الشرائية لأسعار المستهلك

بالتعاون مع الإسكوا وعلى المستويين الوطني والإقليمي/ «الوطني للإحصاء» يطور مشروع بناء مماثلات القوة الشرائية

• البيان الاقتصادي

قام وفد فني من منظمة الإسكوا برئاسة ماجد سكينى المنسق الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية للأسعار في منطقة دول غرب آسيا (الإسكوا) بزيارة للمركز الوطني للإحصاء في مقره الرئيسي بأبوظبي.

وتأتي هذه الزيارة كملحق للاجتماع الأخير لبرنامج المقارنات الدولية الذي عقده المكتب الإقليمي للبرنامج في الإسكوا في أواخر شهر فبراير الماضي في اسطنبول بحضور مدراء ومنسقين وطنيين من كافة الدول المشاركة في منطقة غرب آسيا..

حيث قدم الفريق الإقليمي في الإسكوا عرضاً حول مشروع دمج المنهجية المستعملة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع تلك المستعملة في برنامج المقارنات الدولية للمرة الأولى والذي يهدف إلى إنتاج مماثلات قوة شرائية بشكل دوري ومستمر على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث لعبت دولة الإمارات خاصة ودول المنطقة عموماً دوراً أساسياً في إنجاح هذا المشروع في منطقة غرب آسيا.

مستويات الأسعار

ووفق مداولات الخبراء فإن دولة الإمارات تنفرد بخصوصية جغرافية تجعل منها دولة نموذجية لتطبيق المشروع على نطاق مصغر، حيث تتمتع كل إمارة بخصوصيات ديموغرافية واقتصادية متنوعة ومتخصصة مما يؤثر على حجم وأنماط الاستهلاك في الأسواق المحلية ويؤثر كذلك على مستويات الأسعار ..

وبالتالي على تكلفة المعيشة في كل إمارة وبناء على ذلك يمكن الاعتماد على هذه الخصوصية الفدرالية للدولة لإعداد واحتساب مماثلات القوة الشرائية لكل منها محاكاة لدراسة مدى إمكانية تطبيق المشروع على نطاق أوسع في المستقبل.. كما تشكل المؤشرات المنتجة مرجعاً دقيقاً وموثوقاً للقوة الشرائية للدرهم الإماراتي على مستوى الدولة.

وأشار فريق الخبراء خلال لقاءاته التي حضرها عدد من الخبراء في المركز وممثلون عن الشركاء ومركز الإحصاء - أبوظبي ومركز دبي للإحصاء إلى أن تنفيذ هذا المشروع في دولة الإمارات كحالة نموذجية يضع الدولة في موقع الريادة على صعيد الدول العربية ويأتي استكمالاً للسعي الدائم لدولة الإمارات بالارتقاء بالعمل الإحصائي إلى أعلى المستويات ومناقشة الدول المتقدمة.

أنماط الإنفاق

وقد أشارت نتائج اجتماعات الخبراء على مدى أربعة أيام إلى أن نجاح المشروع ينطوي على تعزيز القدرات الإحصائية والتحليلية ومستويات التنسيق والتكامل في مجالي إحصاءات الأسعار والحسابات القومية بحيث تتوحد آلية جمع وتدقيق ومصادقة البيانات ويتطور

العمل على تقدير أنماط الإنفاق الكلي لكل إمارة بشكل منفرد إلى جانب احتساب القوة الشرائية للدرهم الإماراتي في كل من الإمارات السبع وتأمين تقديرات واقعية ودقيقة لتكلفة المعيشة في كل إمارة ..

وتمكن الجهات المختصة من تقييم ومقارنة النمو الحقيقي للاقتصاد على المستويين الوطني والمحلي بشكل متسق وتسليط الضوء على أوجه الامتياز في قطاعات الإنتاج الى جانب مساعدة صانعي القرار في وضع سياسات مناسبة لجذب الاستثمارات ودعم القطاعات الإنتاجية وتعزيز التعاون والتنسيق ما بين مكونات النظام الإحصائي على مستوى الدولة وتأمين مؤشرات إحصائية جديدة تساعد في التحليل الاقتصادي بحيث إنه يمكن استخدامها من قبل القطاعين العام والخاص لأغراض تحليلية مختلفة كمقارنة الرواتب والأجور على المستوى الجغرافي.

وأشار المركز إلى أن هذا المشروع يتزامن مع انطلاق مسح دخل وإنفاق الأسرة 2014 - 2015 والذي ينفذه المركز الوطني للإحصاء بالتعاون مع الشركاء وهم دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية - الشارقة المجلس التنفيذي - عجمان غرفة تجارة وصناعة أم القيوين دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة مركز الفجيرة للإحصاء على مستوى الإمارات الشمالية - الشارقة عجمان أم القيوين رأس الخيمة والفجيرة.

توحيد المنهجيات

يقوم مركز الإحصاء - أبوظبي بتنفيذ المسح في إمارة أبوظبي ويقوم مركز دبي للإحصاء بتنفيذ المسح في إمارة دبي، حيث يشكل تنفيذ المسح في الوقت الحالي حافزا إضافيا ومقوما أساسيا إذ إنه يساعد على توحيد المنهجيات وزيادة التنسيق بين إمارات الدولة وبالتالي تحسين جودة البيانات المنتجة إضافة إلى ذلك تشكل المؤشرات المحتسبة معيارا موثوقا لقياس مصداقية البيانات ومدى قابليتها للمقارنة.

"الوطني للإحصاء" يبحث مع وفد الإسكوا تطوير مشروع بناء مماثلات القوة الشرائية على المستويين الوطني والإقليمي

جديد اليوم

قام وفد فني من منظمة الإسكوا برئاسة ماجد سكيبي المنسق الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية للأسعار في منطقة دول غرب آسيا /الإسكوا/ بزيارة للمركز الوطني للإحصاء في مقره الرئيسي بأبوظبي .

وتأتي هذه الزيارة كملحق للاجتماع الأخير لبرنامج المقارنات الدولية الذي عقده المكتب الإقليمي للبرنامج في الإسكوا في أواخر شهر فبراير الماضي في اسطنبول بحضور مدراء ومنسقين وطنيين من كافة الدول المشاركة في منطقة غرب آسيا حيث قدم الفريق الإقليمي في الإسكوا عرضاً حول مشروع دمج المنهجية المستعملة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع تلك المستعملة في برنامج المقارنات الدولية للمرة الأولى والذي يهدف إلى إنتاج مماثلات قوة شرائية بشكل دوري ومستمر على الصعيدين الوطني والإقليمي حيث لعبت دولة الإمارات خاصة ودول المنطقة عموماً دوراً أساسياً في إنجاح هذا المشروع في منطقة غرب آسيا.

ووفق مداولات الخبراء فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تفرّد بخصوصية جغرافية تجعل منها دولة نموذجية لتطبيق المشروع على نطاق مصغر حيث تتمتع كل إمارة بخصوصيات ديموغرافية واقتصادية متنوعة ومتخصصة مما يؤثر على حجم وأنماط الاستهلاك في الأسواق المحلية ويؤثر كذلك على مستويات الأسعار وبالتالي على تكلفة المعيشة في كل إمارة وبناءً على ذلك يمكن الاعتماد على هذه الخصوصية الفدرالية للدولة لإعداد واحتساب مماثلات القوة الشرائية لكل منها محاكاة لدراسة مدى إمكانية تطبيق المشروع على نطاق أوسع في المستقبل . كما تشكل المؤشرات المنتجة مرجعاً دقيقاً وموثوقاً للقوة الشرائية للدرهم الإماراتي على مستوى الدولة.

وأشار فريق الخبراء خلال لقاءاته التي حضرها عدد من الخبراء في المركز وممثلون عن الشركاء ومركز الإحصاء أبوظبي ومركز دبي للإحصاء إلى أن تنفيذ هذا المشروع في دولة الإمارات العربية المتحدة كحالة نموذجية يضع الدولة في موقع الريادة على صعيد الدول العربية ويأتي استكمالاً للسعي الدائم لدولة الإمارات بالارتقاء بالعمل الإحصائي إلى أعلى المستويات ومنافسة الدول المتقدمة.

وقد أشارت نتائج اجتماعات الخبراء على مدى أربعة أيام إلى أن نجاح المشروع ينطوي على تعزيز القدرات الإحصائية والتحليلية ومستويات التنسيق والتكامل في مجالي إحصاءات الأسعار والحسابات القومية بحيث تتوحد آلية جمع وتدقيق ومصادقة البيانات ويتطور العمل على تقدير أنماط الإنفاق الكلي لكل إمارة بشكل منفرد إلى جانب احتساب القوة الشرائية للدرهم الإماراتي في كل من الإمارات السبع وتأمين تقديرات واقعية ودقيقة لتكلفة المعيشة في كل إمارة وتمكين الجهات المختصة من تقييم ومقارنة النمو الحقيقي للاقتصاد على المستويين الوطني والمحلي بشكل متنسق وتسليط الضوء على أوجه الامتياز في قطاعات الإنتاج إلى جانب مساعدة صانعي القرار في وضع سياسات مناسبة لجذب الاستثمارات ودعم القطاعات الإنتاجية وتعزيز التعاون والتنسيق ما بين مكونات النظام الإحصائي على مستوى الدولة وتأمين مؤشرات إحصائية جديدة تساعد في التحليل الاقتصادي بحيث أنه يمكن استخدامها من قبل القطاعين العام والخاص لأغراض تحليلية مختلفة كمقارنة الرواتب والأجور على المستوى الجغرافي.

وأشار المركز إلى أن هذا المشروع يتزامن مع انطلاق مسح دخل وإنفاق الأسرة 2014-2015 والذي ينفذه المركز الوطني للإحصاء بالتعاون مع الشركاء وهم دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية -الشارقة المجلس التنفيذي -عجمان غرفة تجارة وصناعة أم القيوين دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة مركز الفجيرة للإحصاء على مستوى الإمارات الشمالية - الشارقة عجمان أم القيوين رأس الخيمة والفجيرة. ويقوم مركز الإحصاء -أبوظبي بتنفيذ المسح في إمارة أبوظبي ويقوم مركز دبي للإحصاء بتنفيذ المسح في إمارة دبي حيث يشكل تنفيذ المسح في الوقت الحالي حافزاً إضافياً ومقوماً أساسياً إذ أنه يساعد على توحيد المنهجيات وزيادة التنسيق بين إمارات الدولة وبالتالي تحسين جودة البيانات المنتجة إضافة إلى ذلك تشكل المؤشرات المحتسبة معيار موثوق لقياس مصداقية بيانات مسح الاستهلاك الأسري ومدى قابليتها للمقارنة.

بالتعاون مع «الإسكوا»

«الوطني للإحصاء» يبحث تطوير مشروع مماثلات القوة الشرائية لأسعار المستهلك

الاتحاد

استقبل المركز الوطني للإحصاء في مقره الرئيسي بأبوظبي، وفداً فنياً من منظمة الإسكوا برئاسة ماجد سكينى، المنسق الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية للأسعار في منطقة دول غرب آسيا (الإسكوا)، ومارون لاوون، بحضور عدد من الخبراء في المركز الوطني للإحصاء، وممثلين عن الشركاء، ومركز الإحصاء -أبوظبي، ومركز دبي للإحصاء.

وتأتي الزيارة التي تُعد من الناحية التقنية الأولى من نوعها على مستوى المركز الوطني للإحصاء، تنفيذاً لتوصيات الاجتماع الأخير لبرنامج المقارنات الدولية الذي عقده المكتب الإقليمي للبرنامج في الإسكوا، في أواخر فبراير 2014 في إسطنبول - تركيا، حيث قدم الفريق الإقليمي في الإسكوا عرضاً حول مشروع دمج المنهجية المستعملة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مع تلك المستعملة في برنامج المقارنات الدولية للمرة الأولى، والذي يهدف إلى إنتاج مماثلات قوة شرائية بشكل دوري ومستمر على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث لعبت دولة الإمارات خاصة ودول المنطقة عموماً دوراً أساسياً في إنجاح هذا المشروع في منطقة غرب آسيا.

وقال المركز، في بيان صحفي أمس، إن دولة الإمارات تتفرد بخصوصية جغرافية تجعل منها دولة نموذجية لتطبيق المشروع على نطاق مصغر، حيث تتمتع كل إمارة بخصوصيات ديموغرافية واقتصادية متنوعة ومتخصصة، مما يؤثر على حجم وأنماط الاستهلاك في الأسواق المحلية، ويؤثر كذلك على مستويات الأسعار، وبالتالي على تكلفة المعيشة في كل إمارة.

وبناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على هذه الخصوصية الفيدرالية للدولة في إعداد واحتساب مماثلات القوة الشرائية لكل منها، محاكاة لدراسة مدى إمكانية تطبيق المشروع على نطاقٍ أوسع في المستقبل، كما تشكل المؤشرات المنتجة مرجعاً دقيقاً وموثوقاً للقوة الشرائية للدرهم الإماراتي على مستوى الدولة، وأشار فريق الخبراء بأن تنفيذ المشروع في الإمارات كحالة نموذجية، يضع الدولة في موقع الريادة على صعيد الدول العربية، ويأتي استكمالاً للسعي الدائم لدولة الإمارات بالارتقاء بالعمل الإحصائي إلى أعلى المستويات ومنافسة الدول المتقدمة.

إلى جانب ذلك، أشارت نتائج اجتماعات الخبراء، والتي استمرت لمدة أربعة أيام، إلى أن نجاح المشروع ينطوي على تعزيز القدرات الإحصائية والتحليلية، ومستويات التنسيق والتكامل في مجالي إحصاءات الأسعار والحسابات القومية، بحيث تتوحد آلية جمع وتدقيق ومصادقة البيانات، ويتطور العمل على تقدير أنماط الإنفاق الكلي لكل إمارة بشكلٍ منفرد؛ إلى جانب احتساب القوة الشرائية للدرهم الإماراتي في كل من الإمارات السبع، وتأمين تقديرات واقعية ودقيقة لتكلفة المعيشة في كل إمارة، وتمكين الجهات المختصة من تقييم ومقارنة النمو الحقيقي للاقتصاد على المستويين الوطني والمحلي بشكلٍ منسق، وتسييل الضوء على أوجه الامتياز في قطاعات الإنتاج، ومساعدة صانعي القرار في وضع سياسات مناسبة لجذب الاستثمارات، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التعاون والتنسيق ما بين مكونات النظام الإحصائي على مستوى الدولة، وتأمين مؤشرات إحصائية جديدة تساعد في التحليل الاقتصادي، بحيث يمكن استخدامها من قبل القطاعين العام والخاص لأغراض تحليلية مختلفة، كمقارنة الرواتب والأجور على المستوى الجغرافي.

وأشار المركز إلى أن المشروع يتزامن مع انطلاق مسح دخل وإنفاق الأسرة 2014-2015، والذي ينفذه المركز الوطني للإحصاء بالتعاون مع الشركاء من إمارات الدولة كافة، ويشكل تنفيذ المسح في الوقت الحالي حافزاً إضافياً، ومقوماً أساسياً لتوحيد المنهجيات وزيادة التنسيق بين إمارات الدولة، وبالتالي تحسين جودة البيانات المنتجة، إضافةً إلى ذلك، تشكل المؤشرات المحتسبة معيار موثوق لقياس مصداقية بيانات مسح الاستهلاك الأسري، ومدى قابليتها للمقارنة.

(أبوظبي - الاتحاد)